

الثورة غير المكتملة : توفير فرص وظائف أفضل وثروة أكبر لكل التونسيين



حوصلة مبسطة
لسياسات التنمية في تونس
ماي 2014

الثورة غير المكتملة : توفير فرص وظائف أفضل وثروة أكبر لكل التونسيين

عرض مبسط لسياسات التنمية في تونس

تمهيد

تستعرض هذه الوثيقة، بأسلوب مبسط وغير تقني، نتائج تقرير حول سياسات التنمية في تونس أعدّه فريق من البنك الدولي يتكون من انطونيو نوسيفورا (خبير اقتصادي أول - منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) وبوب ريكز (خبير اقتصادي).

أعد هذه الوثيقة كل من عبد الرحمان اللاحقة (استاذ باحث بجامعة تونس) وفتحي العجيمي (مستشار صحفي) بمشاركة ايريك شرشل (مستشار) ودينا الجميل (مسؤولة اعلامية) وانطونيو نوسيفورا. كما أعدّ الصور الكاريكاتورية الشاذلي بالخاصة.

وتلخص هذه الوثيقة الموجهة لعموم القراء مكامن القصور في الاقتصاد التونسي، وأهم التحديات التي يواجهها، والميزات التي تتمتع بها البلاد لمواجهة مثل تلك التحديات.

نشير هنا إلى أن التأويلات والاستنتاجات الواردة في هذه الوثيقة قد لا تعكس بدقة مضمون تقرير البنك الدولي. وللإطلاع على مزيد من التفاصيل يمكن للقراء الرجوع إلى التقرير الأصلي.

كما نشير إلى أن الصور الكاريكاتورية لا تعكس بالضرورة وجهة نظر البنك الدولي ومعدي هذا التقرير.



وعلاوة على ذلك، أظهرت الاحصائيات الرسمية التفاوت الكبير في الحصول على الخدمات العامة ومعدلات فقر مرتفعة جداً في الولايات الداخلية، أعلى من المعدل الوطني. وتلخص هذه العوامل الوضع الاقتصادي الهش، والذي هو في الواقع نتاج سياسات سابقة غير فعالة وسيئة.

كانت مؤشرات الاقتصاد التونسي، عشية الثورة، ايجابية بالرغم من ارتفاع معدل البطالة الذي يبقى مشابهاً لبقية بلدان المنطقة. فقد استطاعت تونس، بفضل النمو المطرد و التحكم بالمديونية والحد من التضخم، الحفاظ على توازن المالية العامة.

وأثار هذا الأداء الاقتصادي، إلى جانب وضع سياسي واجتماعي مستقر نسبياً، ثناء واستحسان المؤسسات المالية الدولية. ومثلت التجربة التونسية في مجال التنمية مثلاً يحتذى به.

إلا أن هذا الأداء كان يخفي في طياته مشاكل هيكلية عميقة، حيث بدت تونس كشخص ظاهره في صحة جيدة ولكنه في الواقع مصاب بأمراض خطيرة.

ولقد كانت الفوارق في خلق فرص عمل، لا سيما بالنسبة للشباب من حاملي الشهادات وسكان الولايات الداخلية،

3 من كل 20

يعيشون تحت خط الفقر

منتشرة على نطاق واسع وواضحة للمواطن العادي. وانتشرت المحسوبية وعم الفساد، مما أثر سلباً على مستوى لاستثمار وأعاق المبادرة الاقتصادية.

**المفارقة ان تونس و بقدر ما لديها من مزايا
جعلها قادرة على أن تكون نمر المتوسط
فانها تلقى صعوبة في تفجير ما تزخر به
من امكانيات اقتصادية**

بعد مرور ثلاث سنوات على الثورة، لم يشهد النظام الاقتصادي تغييراً كبيراً. فرغم تمتع تونس بقوى عاملة ماهرة، وبنية تحتية جيدة، وموقع استراتيجي، إلا أن أداءها الاقتصادي ما زال أدنى من إمكاناتها الفعلية. وحتى يومنا هذا، ما زال التونسيون يحظون بعدد قليل جداً من الفرص الاقتصادية. وتعاني تونس من نظام اقتصادي تهيمن عليه البيروقراطية التي تثبط المبادرة الاقتصادية. كما أن فرص العمل لخريجي التعليم العالي تبقى شحيحة والفئة المحظوظة فقط تتحصل على وظيفة العمومية، في حين تواجه الأغلبية البطالة أو العمل في القطاع غير الرسمي.



ضعف المنافسة تثقل كاهل النشاط الاقتصادي



50%

من الأنشطة الاقتصادية تحتاج لتراخيص أو تخضع لقيود على الاستثمار

و خدمات التوجيه الزراعي، والتوزيع... الخ، فرص عمل ضخمة ومشاريع جديدة في جميع أنحاء البلاد. إلا أن هيمنة الدولة وحضورها القوي بالإضافة إلى الحواجز التشريعية والاحتكارية والتنظيمية تعيق دخول المستثمرين إلى السوق وتحمي من المنافسة الشركات العامة والخاصة التي تحظى بامتيازات.

وتستفيد هذه الشركات كثيراً من الحماية في السوق المحلية على حساب المستهلكين الذين يجدون أنفسهم مجبرين على شراء سلع رديئة الجودة بأسعار عالية.

فعلى سبيل المثال، تبلغ تكلفة المكالمات الهاتفية الدولية عشرة أضعاف سعرها في البلدان المتقدمة. وهكذا تستفيد شركات الاتصالات من ارتفاع الأسعار على حساب المستهلكين،

إن تشجيع المبادرة الحرة يبقى دون المستوى في تونس. فالمستثمرون يواجهون العديد من العراقيل المتعلقة بالتراخيص الإدارية لإقامة مشاريعهم، والحصول على مساعدة الدولة وعلى التمويل. وعند النظر في الأطر التشريعية نجد أن 50 في المائة من الأنشطة الاقتصادية تحتاج إلى تراخيص مسبقة أو تخضع لقيود مفروضة على الاستثمار الأجنبي.

وتقدم عدة قطاعات، كالاتصالات، والنقل البحري والجوي، والتبغ، وتربية الأسماك، والسياحة، والصحة، والعقارات،

سعر المكالمات الهاتفية الدولية

10 أضعاف

مثيلاتها في الدول المتقدمة

سعر تذكرة السفر

30% أعلى مما ينبغي

سيستفيد المستهلك من تحرير هذه القطاعات من خلال خفض الأسعار وتحسين جودة المنتجات. وتضع هذه السياسات حواجز أمام المنافسة، وتحول دون خلق فرص عمل وتطوير أسواق جديدة، وبالتالي تكرر الفوارق بين الجهات وتؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية المتوازنة في البلاد (كتطوير المناطق الواقعة خارج إطار الشريط الساحلي).

6%

الضريبة المفروضة على تملك وتسجيل العقارات

وتقلل من فرص جذب المستثمرين في مجال الخدمات التسويقية، والمالية، والقانونية، التي بإمكانها خلق فرص عمل كثيرة، خاصة للشباب من حاملي الشهادات. مثال آخر صارخ على الآثار السلبية لضعف المنافسة هو النقل الجوي الذي يبلغ معدل تكلفته 30 في المائة أعلى مما ينبغي أن يكون عليه. ويؤثر ذلك سلباً على الطبقة المتوسطة والشركات، المستهلكين الرئيسيين لهذه الخدمات. بالإضافة لذلك، فإن احتكار الدولة لإنتاج وتوزيع بعض المواد الغذائية، كزيت الزيتون واللحوم والسكر، لا يمكن بأي حال من الأحوال تبريره، إذ يمكن لمساهمة القطاع الخاص أن تكون أكثر مردودية إذا ما تم تحرير هذه الخدمات. كما

الحواجز أمام المنافسة والإجراءات الإدارية المرهقة تمثل «ثمنا باهظاً» للقدرة التنافسية للشركات، وخاصة الصغيرة منها

المتقدمة أو في دول مثل جورجيا حيث الضرائب لا تتجاوز 0.1 في المائة وتتطلب مواعيد التسجيل في المتوسط يوميين. بالإضافة إلى ذلك، فإن خصخصة الأراضي العمومية في ظل غياب الشفافية في إدارة المؤسسات الرسمية مثل الوكالة العقارية للسكن من شأنه أيضاً أن يثقل كاهل الاستثمار.

تستغرق الإجراءات الإدارية وإعداد الملفات ربع وقت عمل مديري الشركات التونسية، ويتعرضون، بالتالي، لخسائر تقدر بـ 15 في المائة من حجم معاملاتهم، وذلك بسبب كثرة الإجراءات الإدارية. وتظهر هذه الخسائر أن عبء البيروقراطية جاثم على مناخ الأعمال، إذ يقلل من قدرة الشركات على الاستثمار وتحقيق الأرباح، وبالتالي خلق فرص العمل.

13%

نسبة الخسارة في معاملات الشركات بسبب كثرة الإجراءات الإدارية

وتطال أعباء البيروقراطية السوق العقارية أيضاً، وتمثل مشكلة خطيرة بالنسبة للمستثمرين. فالقوانين التي تحكم الملكية وعمليات البيع والشراء تجعل من الصعب ملكية الأراضي، وخاصة بالنسبة للفئات الفقيرة

وتُفرض على العقارات ضريبة 6 في المائة عند الشراء ويتطلب التسجيل عدة أيام من الانتظار. هذه التكاليف لا تشجع على الاستثمار، سيما وأن التكلفة أعلى بكثير من تلك في البلدان



الإفراط في تنظيم النشاط الاقتصادي ساهم في ظهور اقتصاد المحاباة و المحسوبية

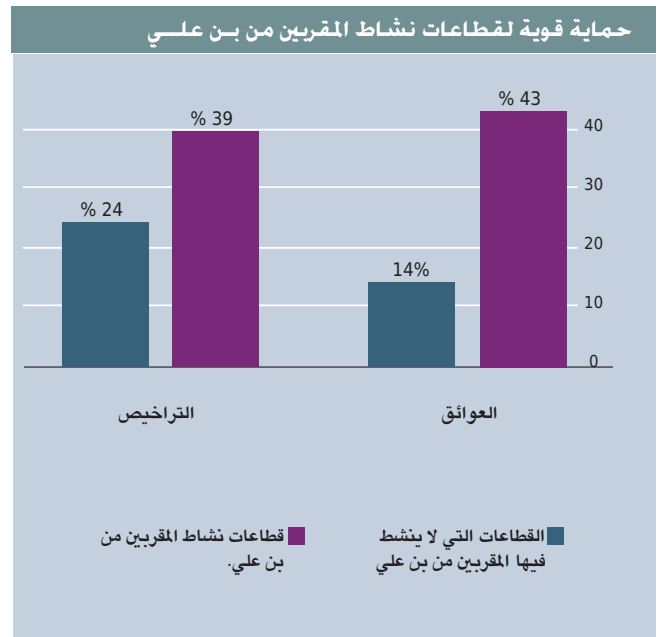
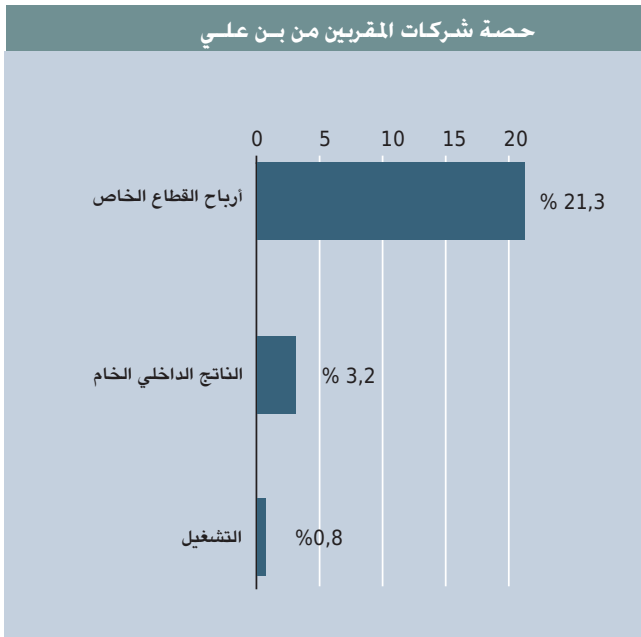
- كان الهدف الأساسي من إرساء إطار للإجراءات الإدارية والتنظيمية حماية المواطن والمساهمين في الاقتصاد. غير أن السلطة التونسية أنشأت قبل الثورة شبكة نفوذ واسعة داخل مؤسسات الدولة لحماية القطاعات التي تنشط فيها العائلات المقربة من النظام، وذلك من خلال فرض القيود الإدارية وخلق الحواجز أمام المستثمرين الأجانب. وتم تبرير الإطار التنظيمي للنشاط الاقتصادي بالرغبة في حماية المواطن والشركات الوطنية. لكن في الواقع، تم استخدامه كغطاء للسماح لأقلية مقربة من السلطة السياسية بالاستفادة من امتيازات مُنحت لها وتحقيق أرباح غير مشروعة. وقد مكنت هذه الوضعية قرابة 220 شركة تخصّ عائلة بن علي، والتي لا توظف سوى 1 في المائة من اليد العاملة، من الاستحواذ على 21 في المائة من أرباح القطاع الخاص. غير أن هذه الأرقام تعكس جزءاً من الصورة الكاملة. فقد عانى التونسيون من نظام اقتصادي مجحف لا يستطيع من خلاله إلا أقلية من الناس اغتنام الفرص وتحقيق ثروات.
- التعديلات المتكررة لأطر الاستثمار لصالح بعض النافذين.
- انتهاك القوانين التي تنظم النشاط الاقتصادي وقواعد المنافسة. وقد أثار ذلك في تكافؤ الفرص للمواطنين لبدء عمل خاص أو الحصول على قرض. وبالتالي، اهتزت قدرة الاقتصاد الوطني على الاقتلاع وعلى توفير الرفاه وفرص العمل الجيد للجميع.
- حجب المعلومات الضرورية حول فرص الأعمال عن الفاعلين الاقتصاديين لتنمية أنشطتهم.
- منح التراخيص والعقود العمومية دون اتباع إجراءات تحترم تكافؤ الفرص، وبالتالي تمكنت الشركات المقربة من السلطة من المنافسة غير العادلة في السوق الداخلية.



الحواجز التي تحول دون الوصول إلى الأسواق والإجراءات الإدارية المعقدة تخلق امتيازات استولى عليها المقربون من بن علي



وقد تجلت، في الواقع، ممارسة المحسوبية في أشكال عدة، منها :



ارتكبه أقارب العائلة الحاكمة قد وُلد مشاعر اليأس وخيبة الأمل بين السكان وساهم في الركود الاقتصادي.

وللأسف، رغم سقوط النظام السابق مازالت الممارسات السابقة مستمرة، وكذلك الفساد والريعية التي تعيق الاقتصاد التونسي من ناحية خلق فرص العمل والاستثمار، وهي أمور لا تزال تُوَجِّح التوترات الاجتماعية والشعور بالظلم.

6

**بعد ثلاث سنوات من الثورة لم يتم
تغيير نظام اللوائح الاقتصادية التي
كانت بمثابة غطاء للريعية واستغلال
الإمتميازات**

9

وفي حين ازدهرت أنشطة عدد محدود من رجال الأعمال، فإن قدرة المواطن العادي على المشاركة في النشاط الاقتصادي وإنشاء شركات خاصة أو الحصول على الائتمان بقيت محدودة مما أثر على قدرة الاقتصاد ككل على توفير وظائف جيدة وتحسين الطاقة الشرائية للمواطن.

إنّ فإن الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها تونس تعود في جزء منها لمناخ الأعمال الريعي، الذي يضع مصالح العائلات المقربة من السلطة فوق المنافسة العادلة، التي هي من دعائم النمو الاقتصادي. وبذلك، فإن غياب المنافسة وتفشي المحسوبية، وكثرة القوانين والإجراءات، أدت إلى تقييد المبادرة الاقتصادية وحرمان البلاد من المضي قدماً في طريق التنمية.

إنّ استمرار عدم المساواة، وانعدام الشفافية، والظلم الذي

انتشار الفساد ضرب للاقتصاد التونسي ككل



نتيجة أخرى لـ «ثقل» البيروقراطية، وانتشار وتضخم الإجراءات الخاضعة للسلطة التقديرية للإدارة هو ظهور الفساد وتعزيز المنافسة غير العادلة من خلال منح الشركات ذات الأداء السلبي العديد من الامتيازات.

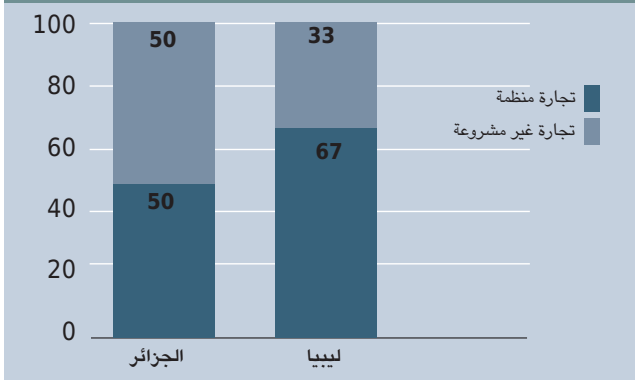
وتبيّن دراسة أن تونس تحتل أحد أعلى المرتبات في العالم في مجال انتشار الفساد «لأسباب تتعلق بتسريع المعاملات». وقد أكدت أكثر من شركة بين أربع شركات شملت الدراسة أنّها دفعت مقابلاً بطريقة غير رسمية وغير قانونية للخدمات الإدارية بغية تسريع معالجة ملفاتها. وبموازاة تلك المشاكل تضاف آفة التجارة غير المشروعة التي ما انفكت تستشري وتزيد من صعوبات الاقتصاد التونسي.

وقد أبرزت دراسة حديثة للبنك الدولي استثناء ظاهرة التجارة غير المشروعة مع ليبيا والجزائر بل إنها ازدهرت خاصة بعد الثورة لتبلغ، على أقل تقدير، 2 مليار دينار تونسي أي 7 في المائة من حجم الواردات. وتمثل التجارة غير المشروعة نصف حجم

1 من كل 4

ربع الشركات تدفع الرشوة للحصول على الخدمات الإدارية

تقدير لحجم التجارة غير المشروعة على الحدود البرية لتونس



التجارة المنظمة مع ليبيا وتقريبا كامل حجم التجارة المنظمة مع الجزائر. وتبيّن الأرقام أن خمس البنزين المستهلك في تونس متأت من الواردات المهربة. وتسبب المعاملات التجارية غير المشروعة والفاصلة خسائر على مستوى إيرادات الدولة. وهي حوالي ربع عائدات الديوانة. مثل هذه الممارسات تقوض مداخيل الشركات ذات الأداء الايجابي التي تتمثل للقانون، غير أنها ونتيجة لذلك لا تتلقى ثمار الجهد الشاق الذي تقوم به.

وتوحي هذه المشاكل بما لا يدع للشك أن الديوانة هي في أشد الحاجة للإصلاح لتسهيل الاجراءات الادارية من أجل الحد من السلطة التقديرية للإدارة.



اقتصاد في حاجة ماسة للتمويل و بنوك عمومية تعاني صعوبات

3 000

مليار مليم

هي الخسائر المتراكمة لدى البنوك

66

تفتقد البنوك العمومية إلى النجاعة في توجيه مواردها إلى القطاع الخاص و إلى المشاريع المجدية

99

و يعتبر القطاع المصرفي في مجمله مكلفاً جداً بالنسبة للمجموعة الوطنية على مستوى الخسائر المتراكمة للبنوك العمومية. فقد تجمعت لدى هذه البنوك أكثر من 3000 مليار مليم خسائر (أي ما يقارب 75 % من الميزانية العامة للتجهيز سنة 2013). و ستتولى الحكومة دفع هذه التكلفة باستخدام المال العام الذي لم يعد بالإمكان توجيهه للإستثمار العمومي في البنية التحتية أو تحسين خدمات التعليم و الصحة لا سيما في الجهات الداخلية.

و البنوك في حاجة أيضاً لتغيير عميق لمنهج عملها، و لتخفيض كبير في تكاليف التصرف التي تظل مرتفعة نسبياً مقارنة بالمعايير الدولية.

و على صعيد آخر، تقوم البنوك بتقدير سيئ للمخاطر و قدرة حرفائها على السداد. و غالباً ما فشلت في مهمتها لدعم ريادة الأعمال و المشاريع المربحة، و تواجه، في أغلب الأحيان، ارتفاع معدلات القروض غير المستخلصة وخاصة تلك التي تهتم المؤسسات العمومية و قطاع السياحة.

و تكافح الشركات العادية (بدون وساطات) من أجل الوصول إلى مصادر التمويل في حين أنّ الشركات ذات الوساطات و المؤسسات العمومية تحصل على التمويل من البنوك حتى لو كانت غير مجدية و لا تستخدم هذا التمويل بشكل جيد. و يوجه التمويل غالباً للمؤسسات التي تتمتع بالأفضلية لدى السلطة و للمؤسسات العمومية التي تتحصل على الاعتمادات لأسباب سياسية و ليست اقتصادية.

تلعب المصارف دوراً محورياً في الاقتصاد. فهي تقوم بتعبئة المدخرات و تمويل المشاريع التي تخلق فرص العمل و تحقق الثروة. لكن للأسف، لا توفر البنوك التونسية ما يكفي من القروض و تظل الأموال التي تضخ في الدورة الاقتصادية أقل من قدراتها الفعلية.

و تشير الإحصاءات إلى أن سوق الائتمان هي أيضاً ضعيفة مقارنة بالبنوك المغربية و الأردنية على سبيل المثال. ويشكو ثلث الشركات من سوء شروط الحصول على التمويل و عدم وجود قواعد واضحة و موحدة تنطبق على الجميع.

تعاني البنوك التونسية و خاصة العمومية منها (الشركة التونسية للبنك، البنك الوطني الفلاحي، بنك الاسكان) تعاني من أوضاع مالية صعبة بسبب سوء الإدارة خصوصاً و لكن أيضاً بسبب عدم وجود منافسة. وهذا الأمر يجعلها ضعيفة الأداء على حساب الاقتصاد ككل.



في المائة بسبب انعدام الأمن. إذ من مجموع 850 فندقاً، مرّ الثلث بأزمة مالية حادة. وقد أدّى هذا إلى زيادة سريعة في القروض غير المسددة والمشاكل المتفاقمة التي تؤثر على كل من القطاع المصرفي وكذلك السياحة التي تتطلب استراتيجية جديدة أيضاً للتغلب على نقاط الضعف الهيكلية التي تعاني منها.

إن ضعف قوانين الإفلاس أدى بدوره إلى تفاقم المشاكل في القطاع المالي لأن هذه القوانين تسمح للشركات المتعثرة بمواصلة نشاطها في السوق بدلاً من إعادة هيكلتها أو إعلان إفلاسها. ويتم إهدار موارد بشرية ومالية هائلة في هذه الشركات، والتي يمكن استخدامها لإنشاء شركات أخرى أكثر كفاءة وقادرة على تقديم فرص عمل أفضل.

وفي الختام، من المهم أن نلاحظ أن البنوك مدعوة، من جهة لتحسين تغلغلها في أوساط السكان إذ أن فرداً واحداً فقط من ثلاثة لديه حساب بنكي أو بريدي، ومن جهة أخرى يجب على هذه البنوك تحسين نوعية خدماتها وتقديم منتجات مبتكرة لعملائها.

إن غياب قواعد واضحة لمنح القروض يفسر في جزء منه الخسائر التي تتكبدها البنوك.

وعلاوة على ذلك، فإن دعم الدولة الدائم لهذه البنوك من خلال إعادة الرسملة (ضخ الأموال) يثبط من عزيمتها على الابتكار واعتماد قواعد صارمة للتصرف التي من شأنها تقليل الخسائر.

وقد لعب القطاع البنكي العمومي، من خلال التعطيم على المشاكل الحقيقية للسياحة في تونس، دوراً سلبياً في تطوير هذا القطاع وذلك بمنح القروض لباعثي المشاريع السياحية ذات الإنتاجية الضعيفة جداً.

ويملك قطاع السياحة، حالياً، بمفرده، ربع القروض غير المسددة في القطاع المصرفي. فعلى سبيل المثال، أُجبر عبء الديون الثقيلة العديد من أصحاب الفنادق المستدينين من البنوك على عدم إيلاء الاهتمام المطلوب لتجديد وحداتهم الفندقية وتوظيف اليد العاملة الماهرة.

بعد الثورة، انخفضت عائدات السياحة عام 2011 بنسبة 40



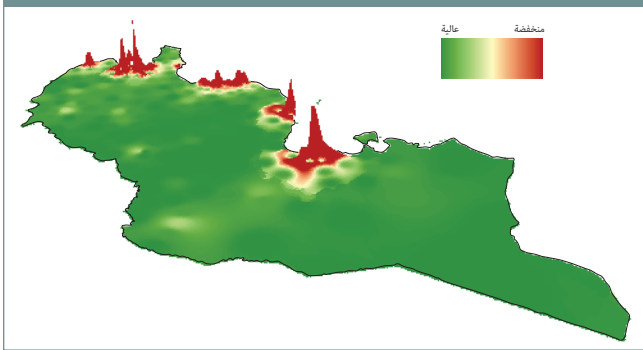
حوافز الاستثمار مكلفة وغير فعالة

30 000 دينار

هي التكلفة السنوية لخلق مواطن شغل اضافية
بفضل امتيازات التشجيع على الاستثمار.

من ثمانية مشاريع من أصل عشرة من تلك التي تمتعت بامتيازات مجلة التشجيع على الاستثمار تم بعثها في المناطق الساحلية. وقد ثبت أن هذه الحوافز غير فعالة وغير مجدية في تنمية المناطق الداخلية والحد من التفاوت بين الجهات.

كثافة الشركات في الكلم 2 سنة 2012



تنفق تونس الكثير من المال لتشجيع الشركات على الاستثمار وخلق فرص العمل. وقد بلغت الحوافز الممنوحة للشركات لتسهيل تنفيذ مشاريع جديدة، أكثر من 2% من الثروة التي يتم خلقها كل عام.

للأسف، كان لهذه الجهود أثر محدود على جذب الاستثمارات وخلق فرص العمل. وتقدر تكلفة كل وظيفة تم خلقها بواسطة هذه الحوافز بـ 30000 دينار سنويا، وهو أمر مكلف جداً.

وقد استفادت حوالي 2500 شركة تعمل أساسا في مجال الطاقة، والخدمات المصرفية والتصنيع والتعدين من هذه الحوافز. و المجالات المذكورة لا تتطلب عادة يد عاملة كبيرة العدد. وبذلك فإنّ الحوافز الممنوحة لم تساعد حقا على خلق الكثير من فرص العمل؛ وبالتالي تكون تكلفة فرص العمل التي أنشأت عن طريق هذه الحوافز مرتفعة جداً.

من المهم أن نلاحظ أن أربعة من أصل خمسة مشاريع كان يمكن أن تم بعثها حتى في غياب هذه الحوافز. وترجم هذه الوضعية أيضا عجزا ضخما للدولة وإهدار لمواردها.

لم تنجح سياسة التشجيع على الاستثمار في توجيه الاستثمارات نحو الجهات الفقيرة في غرب البلاد. إذ أن أكثر

إندماج ضعيف في الاقتصاد العالمي

فبالرغم من تضاعف قيمة الصادرات خلال الفترة ما بين 1990 و 2010 فإن هذه النسبة تبدو مغلوطة إذ أنها بقيت دون النتائج التي حققتها البلدان المجاورة و أقل بكثير من نتائج تركيا أو ماليزيا على سبيل المثال. فهذان البلدان حققا نسبة نمو لصادراتهما تساوي أربع أضعاف المستوى المسجل خلال نفس الفترة. وقد ظلت الصادرات التونسية ضعيفة قياسا مع امكانيات النمو المتاحة للاقتصاد التونسي.

وقد استمرت الأنشطة الانتاجية في تونس في اعتماد دور تجميع المنتجات المستوردة. فعلى سبيل المثال تقوم تونس بتصدير أجهزة الاستقبال التلفزيوني ولكنها في الواقع لا تقوم إلا باستيراد جميع مكونات هذه الأجهزة وتركيبها.

إن السوق التونسية المتكونة من قرابة عشرة ملايين مستهلك غير قادرة على استيعاب كم هائل من البضاعة والخدمات. و لهذا السبب يتحتم على البلاد الانفتاح على الاقتصاد المعولم بهدف تحقيق النمو الاقتصادي و الرفاه لفائدة كل شرائح الشعب التونسي.

و على عكس التصور السائد بأن الاقتصاد التونسي منفتح، يشير الواقع إلى أن هذا الانفتاح سطحي وضعيف. من ذلك أن 5/4 من صادرات تونس موجهة الى أوروبا وبالخصوص الى فرنسا و ايطاليا، و الشركات التونسية لا تستغل على الوجه الأكمل إمكانات التجارة المتاحة مع بلدان الإتحاد الأوروبي الثماني و العشرين.

عاملة غير كفؤة و بالتالي ضعيفة الأجر.

كما أن هذه الأنشطة لا تؤدي الى الرفع من القيمة المضافة لصادرات تونس و تعمق في نفس الوقت العجز التجاري لتونس إضافة إلى أنها تنبؤ بأن التكامل الاقتصادي التونسي هو من قبيل المخادعة و المغالطة.

63

في حين يسود الاعتقاد أن الاقتصاد التونسي مندمج مع الإتحاد الأوروبي، تظهر الحقيقة أن الأنشطة التصديرية تكاد تكون محصورة كلياً مع فرنسا وإيطاليا، والسؤال المطروح هو: لماذا؟

64

65

على عكس التصور السائد بأن الاقتصاد التونسي منفتح ومتكامل مع الاتحاد الأوروبي ، يشير الواقع إلى أن السوق التونسية مغلقة وتتمتع بحماية عالية

66

و يرجع سبب اكتفاء الشركات التونسية بانشطة تركيب المكونات المستوردة إلى النوعية الرديئة و/أو إلى غلاء المنتجات المصنعة محليا من قبل الشركات المحمية من المنافسة. و عموما فإن هذه الأنشطة التجميعية لا تشتمل على محتوى تكنولوجيا هاما و هو ما يشجع الشركات على انتداب يد

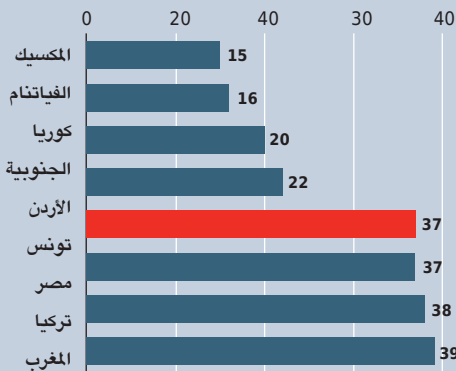
التشريعات المرتبطة بسوق العمل لم تتمكن لا من حماية العمال و لا من حماية مواطن الشغل

أنها تساعد على الإبقاء على مستوى تأجير متدن يحد من رفاه الشغالين. و من بين أسباب الزيادة الهامة في عروض الشغل الوقتية و ضعف الحماية الاجتماعية للشغالين هو ارتفاع المساهمات الاجتماعية.

ينقسم سوق العمل في تونس الى عقود غير محددة المدة وهي مواطن الشغل الدائمة والمحمية من الطرد والى أشكال أخرى من العمل الهش وهي العقود محددة المدة. إن هذه الازدواجية تشجع المؤسسات على انتداب اليد العاملة عن طريق عقود محددة المدة للحفاظ على مرونة التشغيل كما تمكنها هذه العقود من الالتفاف على تشريعات الطرد الصارمة التي كرسست بشكل غير مباشر استغلال العمال و شجعت على ظهور أشكال هشّة لتوظيف اليد العاملة، وهي أشكال يشار إليها في تونس بالمانولة.

إن انشاء صندوق وطني للتأمين على فقدان مواطن الشغل، بالإضافة إلى اضعاف مزيد من المرونة على إجراءات الطرد، يمكن أن يشجع الشركات على احترام القانون و انتداب يد عاملة مؤهلة في وظائف جيدة. كما سيساعد هذا الاصلاح على توجيه الاستثمارات الخاصة نحو أنشطة اقتصادية ذات الجدوى و المردودية العالية والتي تشغل يد عاملة ذات كفاءة. إن المساهمات الاجتماعية العالية بعنوان الضمان الاجتماعي تشجع على توخي ممارسات الاستغلال و تزيد في عدم استقرار مواطن الشغل (هشاشة التشغيل) فهي تساوي ما لا يقل عن ثلث (3/1) الأجر الخام (الاجمالي). كما أنها تثقل كاهل الشركات و تشكل حاجزا أمام خلق فرص العمل القار خصوصا لدى الشركات المتوسطة و الصغيرة. زيادة على

نسبة المساهمات الاجتماعية في الأجر الخام في تونس مقارنة مع بعض البلدان





مشاريعهم في المناطق الساحلية لأنها تحتوي على البنية التحتية (موانئ / مطارات...) و لهذا السبب فإن الاتفاقيات المشتركة يمكن أن تشكل عائقا أمام الاستثمار في الجهات الداخلية و تعمق الهوة بينها و بين الجهات الساحلية.

إنّ الاتفاقيات المشتركة تفرض نفس سلم التّأجير في كامل أنحاء البلاد بالرغم من استعداد عمال المناطق الداخلية على سبيل المثال للعمل بأجر دون الأجر المعتمد في المناطق الساحلية. و في هذا السياق يحبذ المستثمرون تركيز



6

فشل نظام
التأمين
الاجتماعي في
حماية غالبية
العمال (أقل من
50% من العاملين)
وساهم في
تفاقم مشاكل
البطالة

مجموع السياسات الاقتصادية ولد نسيجا اقتصاديا ضعيفا

الثقيلة ينعكسان سلبا على أداء هذه الشركات التي لا يمكن لها تحقيق نتائج اقتصادية هامة وتكون بذلك منتجاتها دون الجودة المطلوبة وبأسعار مرتفعة.

وبالمقارنة مع الشركات التي سبق ذكرها، فإن الشركات غير المقيمة والتي تنتج بهدف التصدير تعيش حالة انغلاق وتوقع على نفسها وهي لا تتكامل مع الشركات المقيمة.

فالتزود ببضاعة أو خدمة أو أي مادة أخرى لدى الشركات المقيمة، تجابه الشركات المصدرة إجراءات إدارية ثقيلة ومراقبة صارمة من المصالح الديوانية التي يمكن أن تستغرق زمنا طويلا.

ونتيجة لهذه العراقيل، تجد الشركات المصدرة نفسها مجبرة على استيراد منتجات نصف مصنعة من الخارج وهي بضاعة أكثر جودة من البضاعة المحلية عوضا عن اقتناء البضاعة التي تم إنتاجها محليا.

إن هذه الصعوبات يمكن أن تفسر لوحدها تشتت النسيج الصناعي التونسي وتجزئته وهي تشير إلى غياب المنافسة الشريفة فضلا عن أنها تحد من فرص نجاح الشركات المحلية.

إن مسار التصنيع في تونس لم يتمكن لحد الآن من تحسين الإنتاجية عموما ومن إنتاجية القطاع الصناعي بالخصوص حيث أن النسب المسجلة في هذا الصدد منخفضة وهي تكاد تساوي النسبة المسجلة في القطاع الفلاحي.



يتبين من خلال التحليل الهيكلي للاقتصاد التونسي أن النشاط الاقتصادي يرتكز أساسا على شركات صغيرة الحجم وهشة تجد صعوبة جمّة في التوسع وخلق مواطن شغل جديدة. فثلاثة مواطن شغل من أربعة يتم إحداها من طرف شركات فردية مكونة من أشخاص منتصبين لحسابهم الخاص وبالتالي يصعب عليهم خلق الثروة.

يتألف النسيج الإقتصادي في غالبته من الشركات الصغيرة وهناك نقص في الشركات الكبيرة

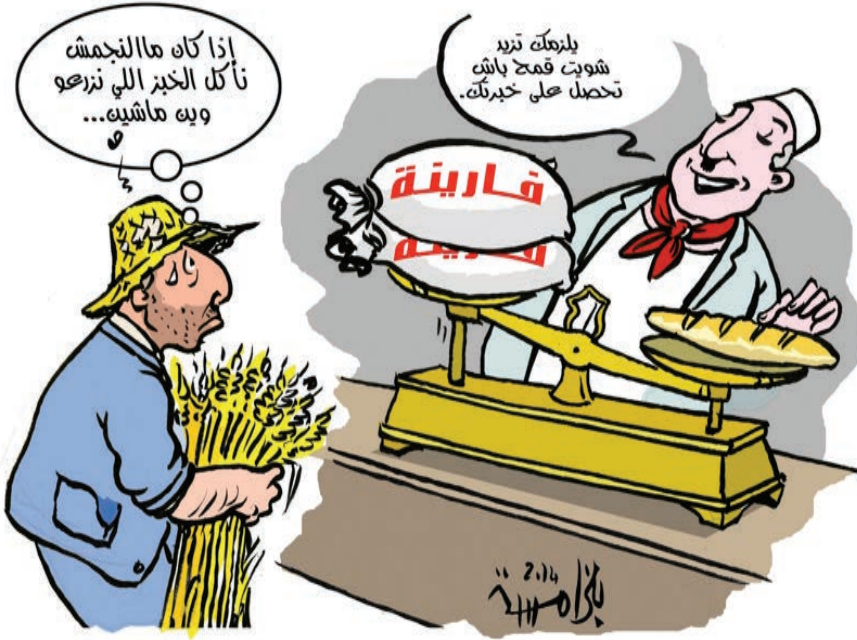
و عموما، فإن ثلاثة عمال من خمسة يعملون في أنشطة اقتصادية ذات مردود دون المعدل المسجل على المستوى الوطني وبالتالي فإن القيمة المضافة لهذه الأنشطة ستكون ضعيفة وتنعكس سلبا على مردودية رأس المال كما ستزيد ظروف عيش العمال سوءا.

ومن المفارقات أن الشركات التونسية الأكثر إنتاجية وتجديدا لم تتمكن من تحقيق أرباح هامة بسبب الحواجز التي تتصدى للمنافسة الشريفة والكلفة الإدارية الثقيلة مع وجود قطاع بنكي عديم الجدوى إضافة للإزدواجية في عقود الشغل وبالتالي فإن كل هذه العوامل مجتمعة لا تحفز الشركات المذكورة وتحد من إمكاناتها في مزيد من الاستثمار. كما أنها تقلص من فرصها في التوسع و أحداث مواطن شغل إضافية لتجد نفسها في الأخير صغيرة الحجم دون المستوى المطلوب.

الاقتصاد التونسي ينقسم في الحقيقة إلى قطاع «مقيم» يتكون من شركات تنتج للسوق المحلية وقطاع «غير مقيم» يتكون من شركات تنتج بهدف التصدير.

إن شركات القطاع المقيم مجزأة بدورها بين شركات محمية من المنافسة تتمتع بإميازات كثيرة من جراء المنافسة غير الشريفة وشركات أخرى تعرقلها الإجراءات الإدارية الثقيلة وتثقل كاهلها الضرائب والمساهمات. وفي هذا الصدد، فإن غياب المنافسة والإدارة

سياسة فلاحية غير مجدية و غير عادلة



تمثل الفلاحة بالنسبة لتونس قطاعا حيويا هاما ولكنه لم يتمكن من الاقلاع الى حد الآن. فموظن شغل من بين خمسة مواطن شغل محدث في القطاع الفلاحي لكن في المقابل، فإن غياب الجدوى في السياسة الفلاحية المتوخاة اضافة الى صغر حجم المساحات المعدة للزراعة و قلة الموارد المائية لم تساعد على نمو القطاع و النهوض به.

وقد اتجهت السياسة الفلاحية التونسية الى حد الآن نحو الزراعات الكبرى التي تستوجب مساحات كبيرة و خصبة و موارد مائية ضخمة عوض التركيز على المنتجات الفلاحية المتوسطة. إذ بفضل ظروفها الطبيعية و المناخية، تتوفر تونس على امكانيات هامة على مستوى

انتاج الزيتون و الخضر و الغلال و المنتجات البحرية (الأسماك، القشريات). و تحتوي كل هذه الأنشطة الفلاحية المذكورة على طاقة ضخمة لتشغيل اليد العاملة.

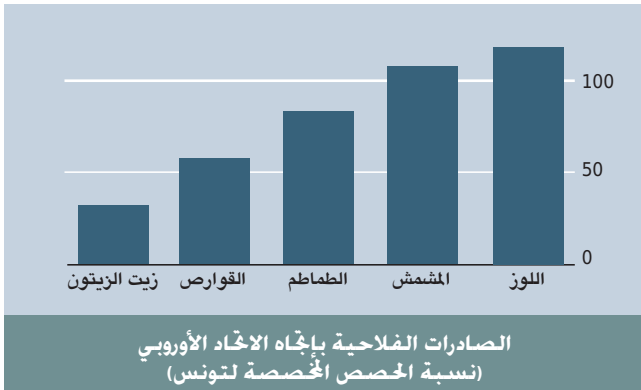
إن مواصلة تدخل الدولة و تطبيقها الإجراءات الحمائية من خلال دعم المدخلات الفلاحية (العلف / الأسمدة / الماء...) و تحديد أسعار المنتجات الفلاحية و تسويقها لم تمكن القطاع من الاستفادة من ذلك بصفة عادلة.

فالدعم الذي تحدثنا عنه يستفيد منه كبار الفلاحين الذين ينتجون الحبوب و الألبان و يتم إقصاء صغارهم من منظومة الدعم. و بالرغم من دعمه من قبل الدولة بنسبة 1 % من الناتج الداخلي الاجمالي، فإن قطاع الفلاحة ظل يراوح مكانه و شهدت أسعار المواد الفلاحية زيادة مرتفعة مقارنة بالطاقة الشرائية للمواطنين.

و تونس لا تستغل امكانياتها الانتاجية على الوجه الأكمل كما أن حصصها من الصادرات الفلاحية باتجاه دول الاتحاد الأوروبي ظلت دون المأمول. إذ أن صادرات زيت الزيتون و القوارص و الطماطم هي أقل بكثير من فرص التصدير المتاحة.

و في حقيقة الأمر لم تتوخ تونس سياسة فلاحية مجدية و فعالة. فالدولة ركزت في أهدافها الفلاحية على تأمين الغذاء لعموم الشعب التونسي و لكنها في المقابل لم تتمكن حتى

تتمتع تونس بمزايا تفاضلية هامة في المنتجات المتوسطة



من تحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة لمواد أساسية كالحبوب و الألبان. إن تأمين الغذاء يمثل حتما أولوية من أولويات البلاد و لكنه لا يعني بالضرورة الاكتفاء الذاتي الغذائي. و يمكن لتونس البحث عن آليات تساعد على تحقيق الأمن الغذائي دون المساس بتطوير القطاع الذي يظل بعيدا في نتائجه و مردوبيته عن الامكانيات الانتاجية الحقيقية.

تونس اليوم في مفترق طرق القِيم و المعايير و المذاهب

6

اللوبيات
ستقاوم
بشراسة كل
تغيير من
شأنه أن يمس
من وضعيات
استغلال الربح
والمزايا التي
توفرها المنظومة
الحالية

و



خيارات توافقية و متناسبة مع الاصلاحات المزمع انجازها. إن تحقيق اصلاحات عميقة و جذرية ليس بالأمر الهين. ذلك أن اللوبيات و أصحاب الامتيازات سيستغلون الوضعية الحالية و سيقفون ضد كل تغيير يمكن أن يقلص من امتيازاتهم.

و عليه، يتحتم على كل التونسيين التسلح بإرادة من حديد للبدء و الانطلاق في الاصلاحات لأن كل تأخير في وضع هذه الاصلاحات سيفاقم المخاطر بجعل أصحاب الامتيازات يضاعفون أرباحهم و ريعهم و يتصدون لكل تحول من شأنه التقليل منها.

فمن الأهمية بمكان أن يعي التونسيون و التونسيات بأن الاصلاحات الاقتصادية التدريجية و هي المقاربة المعروفة في تونس بسياسة المراحل تمثل اليوم خطرا حقيقيا. فتاريخ البلاد أبرز أن هذه الاصلاحات توقفت عموما في وسط الطريق و لم يتم استكمالها لرفع تحديات النمو و مجابهة البطالة في المناطق الداخلية الفقيرة و المحرومة.

بعد ثلاث سنوات من الثورة استطاعت تونس تحقيق خطوات عملاقة على المستوى السياسي من خلال سنّها لدستور جديد توافقي. كما مثلت الثورة فرصة فريدة لإنجاز اصلاحات اقتصادية عميقة و للقطع مع منهج «الدولة الأبوية». و عليه، يجب أن تتوخى تونس منوالا تنمويا جديدا يقطع مع المنوال القديم الذي ساعد الى حد بعيد على تشجيع «غياب الكفاءة» و تفاقم المحسوبية و المحاباة و أن تأسس لدولة ترعى الأنشطة الاقتصادية من خلال توجيهها و تحكيمها و تحديد قواعد ديمقراطية لها بهدف خلقها لمزيد من الثروة و توزيعها بكل عدل و انصاف لكافة شرائح المجتمع.

و في هذا السياق، يمثل الحوار الاجتماعي الوطني ضرورة ماسة للتجاوز و النقاش حول رؤية مجتمعية جديدة تساعد على توجيه السياسات الاقتصادية للعقود المقبلة و تحول الاقتصاد التونسي من اقتصاد «الامتيازات» الى اقتصاد المنافسة. و هذا الحوار الشامل المجمع لكل الاطراف الاجتماعية و لكافة مكونات المجتمع المدني يمكن أن يضمن

محاوَر الاصلاح لتحقيق الرخاء المشترك

من الممكن أن يتوجه الاهتمام في المرحلة الأولى من الاصلاحات الى مجموعة من الاجراءات تشجع على المنافسة و تقلص من التشريعات و الترتيب المتعلقة بالنشاط الاقتصادي و اعتماد سياسات جديدة تقلص من الفوارق الجهوية و تمكن من حماية الطبقات الفقيرة و الهشة.

لفائدة الشركات وخلق مناخ أعمال يشجع على التنافس النزيه.

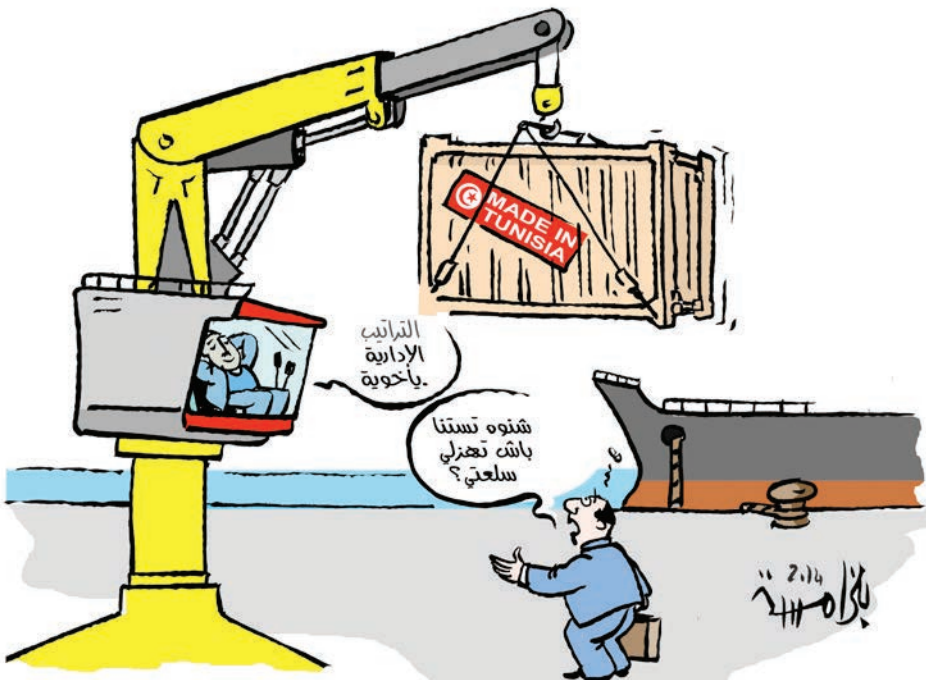
□ من المهم، بشأن تشجيع سياسة الاستثمار، العمل على التنسيق التدريجي للقواعد التي تحكم الشركات المقيمة والشركات غير المقيمة. إن إصلاح قانون الاستثمار وموائمة مختلف الضرائب على الشركات عند مستويات معقولة (15-20%) سيسمح بتعزيز المساواة في الفرص بين المناطق الساحلية والداخلية، وإنشاء فرص جديدة للعمل وخلق الثروة.

□ إن اصلاح كل المنظومة الجبائية يعتبر أمرا ضروريا يهدف الى تعبئة أكبر حجم ممكن من الموارد المالية للدولة كما أن تخفيف العبء الجبائي بالنسبة الى المؤسسات الصغرى سيساعدها حتما على التوسع وخلق مواطن شغل قارة و لائقة و تأجير محترم. ومن المهم كذلك إصلاح نظام الجباية التقديري بهدف الحد من استغلاله المفرط قد يؤدي إلى انخفاض في التهرب من دفع الضرائب وتكريس الواجب الجبائي.

ارساء مناخ أعمال قوامه التشجيع على المنافسة و التصدي لكل مظاهر الفساد و الحصول على الامتيازات

□ الغاء الحواجز أمام المنافسة الشريفة و تشجيع الدخول الى قطاعات الخدمات ذات الامكانيات الضخمة : الاتصالات، النقل، اللوجستية، السياحة، الصحة، التعليم... إن هذه الاجراءات تساعد على القطع مع اقتصاد الامتيازات و ستدفع نحو خلق مواطن الشغل و الثروة. إن الدراسات الاقتصادية تفيد بأن التشجيع على المنافسة الشريفة يعطي دفعا هاما للنمو بما يقارب نسبة 5,4% و يمكن من خلق ما لا يقل عن 50000 مواطن شغل اضافي في السنة.

□ تبسيط الترسانة القانونية المنظمة للنشاط الاقتصادي و التخفيف من عبئها و ذلك من خلال توضيح الاجراءات الادارية لتفادي الفساد و المحسوبية و سنّ قواعد واضحة للحصول على الدعم العمومي



63

قطاع
الخدمات في
تونس من أكثر
القطاعات
المحمية في
العالم. و
ترسانة من
القوانين تعيق
تطوره



إصلاح النظام المالي

يمثل إصلاح القطاع البنكي إحدى الأولويات العاجلة وذلك لتوفير مصادر تمويل إضافية للمستثمرين من شأنها أن تخلق حوالي 80000 موطن شغل إضافي سنويا.

لتحسين أداء البنوك؛ خاصة العمومية منها، ينبغي أن تعطى الأولوية للتطبيق الصارم للمعايير الدولية لإدارة المؤسسات المالية. كما إن وضع قانون مبسط حول الإفلاس يتعلق بإعادة هيكلة الشركات القادرة على الاستمرار في السوق وتصفية تلك التي أفلست، سوف يمكن من استرجاع 3 مليارات دينار (أكثر من 4% من الناتج المحلي الإجمالي) بعنوان القروض الفاسدة حاليا وخلق 80000 موطن شغل.

ومن المرجح أن حلّ مشكل ديون القطاع السياحي يمكن أن يحسّن الوضع المالي للبنوك، وأن يعطي للسياحة، في مجملها نفسا جديدا، من خلال منح فرصة للمهنيين للتركيز على تحسين نوعية منتجاتهم وتقديم خدمات جديدة.

حماية العمال والفئات الفقيرة والمحرومة

إن إصلاح نظام الحماية الاجتماعية في تونس هو شرط أساسي لجميع الإصلاحات الأخرى لأنه بإمكانه ضمان قدر

سوء حوكمة البنوك العمومية له أثر سلبي على المنافسة في القطاع البنكي. و النتيجة: إحتياجات تقدر ب 3000 مليار مليم لإعادة رسملتها



أكبر من المساواة والعدالة الاجتماعية. من المفارقات أن نظام الحماية الاجتماعية الحالي لم ينجح في حماية الفقراء بل بقي موجها لفائدة الطبقات الميسورة مما ساهم في تفاقم الفوارق وخلق التوترات الاجتماعية. ويعتمد النموذج الحالي أساسا على توفير الدعم للمواد الغذائية والمحروقات الذي بات مكلفا للمالية العمومية و لم تنجح الدولة في توجيهه للفقراء والطبقات الهشة. لهذا الغرض، فإن إصلاح نظام الدعم سيمكن من تعبئة المزيد من الموارد المالية التي هي أكثر قدرة على حماية الفئات الضعيفة وزيادة الاستثمار في الصحة والتعليم والبنية التحتية. وفي هذا الصدد بينت التجارب في عدة بلدان كالبرازيل والمكسيك أن إرساء نظام جيد للحماية الاجتماعية من شأنه يسرع من نسق التنمية.



المرحلة الثانية من الإصلاحات يمكن أن تركز على الإصلاح التشريعي لسوق العمل وإعادة هيكلة السياسة الفلاحية.

إصلاح تشريعات العمل

ينبغي تحسين تشريعات العمل لتعزيز الحماية الاجتماعية للعمال العاملين بعقود محددة المدة من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن الإصلاح قد يساعد على إضفاء مزيد من المرونة للشركات التي توظف اليد العاملة لفترة غير محددة.

ولهذا الغرض فإن إنشاء صندوق تأمين على فقدان مواطن الشغل يمكن أن يساعد على تحسين الحماية الاجتماعية للعمال وقدراتهم الإنتاجية من خلال برامج إعادة التأهيل؛ وأيضا لتشجيع تنقل اليد العاملة إلى قطاعات أكثر إنتاجية. إن نظام الحماية الاجتماعية يمكن أن يكون مبسطا ويركز على تغطية المخاطر الأساسية: المرض والعجز والوفاة والشيخوخة والبطالة. وينبغي إجراء جميع هذه الإصلاحات بحيث يكون جميع العمال التونسيين معنيين بنفس النظام ونفس قواعد الحماية بغض النظر عن وظائفهم. ومن المهم أيضا تعزيز الحماية الاجتماعية لفائدة جميع العمال وربط مساهمات كل عامل بعنوان الضمان الاجتماعي بالخدمات التي يتلقاها.

إن تحديث سياسة إقرار الحد الأدنى للأجور قادر على مساعدة الأداء الجيد لسوق العمل. وينبغي بشأن إقرار الحد الأدنى للأجور أن تأخذ المفاوضات بعين الاعتبار التكلفة المعيشية والوضع المالي للمؤسسات. كما أن توفير قدر أكبر من المرونة في وضع الاتفاقيات القطاعية المشتركة، وتواتر مراجعتها، من شأنه دعم الاستثمار وخلق فرص العمل في المناطق الداخلية.

إصلاح السياسة الفلاحية

من الأهمية بمكان مراجعة السياسات الحالية التي سعت دون جدوى لضمان الأمن الغذائي على حساب رفاه الفلاحين. وقد يكون من الحكمة تحرير إمكانات القطاع الفلاحي وذلك بـ:

- مساعدة الفلاحين على زيادة الصادرات والمنتجات ذات القيمة المضافة مثل زيت الزيتون والعديد من المنتجات المتوسطة الأخرى التي توفر إيرادات كبيرة لتونس التي لديها ميزات تفاضلية مقارنة ببعض بلدان المنطقة.
- زيادة الاستثمار في تقنيات الإنتاج الحديثة لتحسين مردودية الأراضي؛ وكذلك تحسين نوعية ونطاق المساعدة التقنية المقدمة إلى الفلاحين.
- التخلص التدريجي من تدخل الدولة المباشر في تسويق المنتجات الفلاحية، وتطهير مسالك التوزيع للمنتجات الفلاحية، وتبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين فرص الحصول على التمويل.
- الاستبدال تدريجيا لبرامج الدعم للمدخلات (البذور المحسنة ومياه الري. الخ) من خلال مساعدة الدخل المباشر للفلاحين، وتحسين فرص الحصول على التأمين ضد التقلبات المناخية.

6

الحوار الاجتماعي الثلاثي هو أداة قوية لإرساء عقد اجتماعي جديد

و



الأمل ممكن : تونس تملك كل شيء لتحقيق النجاح

الثلاثي هو وسيلة قوية لتسهيل عقد اجتماعي جديد.

ويمكن لتونس أن تتعلم من تجارب الإصلاحات الناجحة في العديد من البلدان (بما في ذلك بوتسوانا ودبي، وجورجيا، وماليزيا، وجزر الموريس، وتايوان) التي تمكنت من القيام بتحولات عميقة في اقتصادياتها. وقد أظهرت هذه التجارب أنه من الممكن الحد من الفقر، وظهور طبقة وسطى كبيرة وتشكيل جديد للطبقة السياسية أكثر إنفتاحا من أي وقت مضى. وقد اعتمدت هذه البلدان على فريق من الخبراء، مع إمكانية الوصول المباشر إلى مراكز القرار الحكومي لتنفيذ أجندة الإصلاح الطموحة لحماية مصالح جميع الشركاء الاجتماعيين.

إنّ تونس لديها فرصة غير مسبوقة نظرا لموقعها بالقرب من السوق الأوروبية (28 دولة). فالبلاد لديها امكانات ضخمة لتصدير السلع التي تنتجها القطاعات التي تستخدم بكثافة اليد العاملة بالمقارنة مع المنافسين الآخرين. ويمكن ذلك بالاعتماد على العديد من الإنجازات القائمة والسماح لها بأن تنمو وإضافة القيمة. على سبيل المثال هناك إمكانيات



إن مخاطر الرجوع إلى الوراء حقيقية



**التغييرات الهامشية للسياسات
الاقتصادية غير كافية لإصلاح
القصور الهيكلية للمنوال الاقتصادي**



من الضروري إطلاق الإصلاحات الهيكلية في أقرب الأجل لتسريع نسق خلق الوظائف والنمو الشامل. ومن المهم التنويه إلى أن أي تأخير قد يفاقم مخاطر الرجوع إلى الوراء وإغتنام أصحاب المصالح الضيقة الفرصة لمواصلة الحصول على الربح ومنع التغيير.

في 14 جانفي 2011 فاجأ التونسيون العالم بشجاعتهم و ثورتهم التي أسقطت نظام بن علي. و عليهم الآن التحلي بنفس الشجاعة لإطلاق الإصلاحات الاقتصادية. و قد أظهرت التجارب الناجحة في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم أن الأمل ممكن.

هائلة في الصناعات النسيجية / الملابس / الملابس الجاهزة ، الجلود والأحذية، الصناعات الكهربائية والكهروميكانيكية والمعادن ومواد البناء و الأدوات المنزلية وأجهزة الصرف الصحي. ويمكن إطلاق هذه الإمكانيات من خلال إزالة الحواجز أمام المنافسة، والحد من الأعباء الإدارية والقضاء على الامتيازات القائمة.

ومن المرجح أن الاستثمار في البنية التحتية يمكن من دمج المناطق المحرومة ويصلها بالأسواق. ولكن تحسين الظروف المعيشية في المناطق الداخلية (توفير خدمات الترفيه والمرافق الأساسية العامة) أمر ضروري لجذب اليد العاملة الماهرة وتسهيل إقامة الشركات في المناطق المحرومة.

و تقدم الفئة الشبابية، المتعلمة و المفعمة بالحيوية ، لتونس فرصة رائعة لإحداث نقلة نوعية نحو تطوير وتغيير ملامح الاقتصاد الوطني. و ينبغي على تونس توطيد وتعزيز إنجازاتها الكبيرة بالفعل من حيث الحوار الاجتماعي والتوسع في استخدام هذه الآلية لتسهيل ايجاد عقد بين مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع. إنّ الحوار الاجتماعي

إن شاء الله
هذه حفرة مايقاشه
أنبولة يا ولدي.



بنك الدواوي
2014